

# وضع التنمية البشرية في اليمن

عرض تقديمي

الجلسة العلنية السادسة

الأربعاء 27/3/2013

# مفهوم التنمية البشرية

- يمكن تعريف التنمية البشرية وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها "عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس"
- التنمية البشرية هي عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب والمستهدف بهذا هو أن يصل الإنسان بمجهوده ومجهود ذويه إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل، وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات

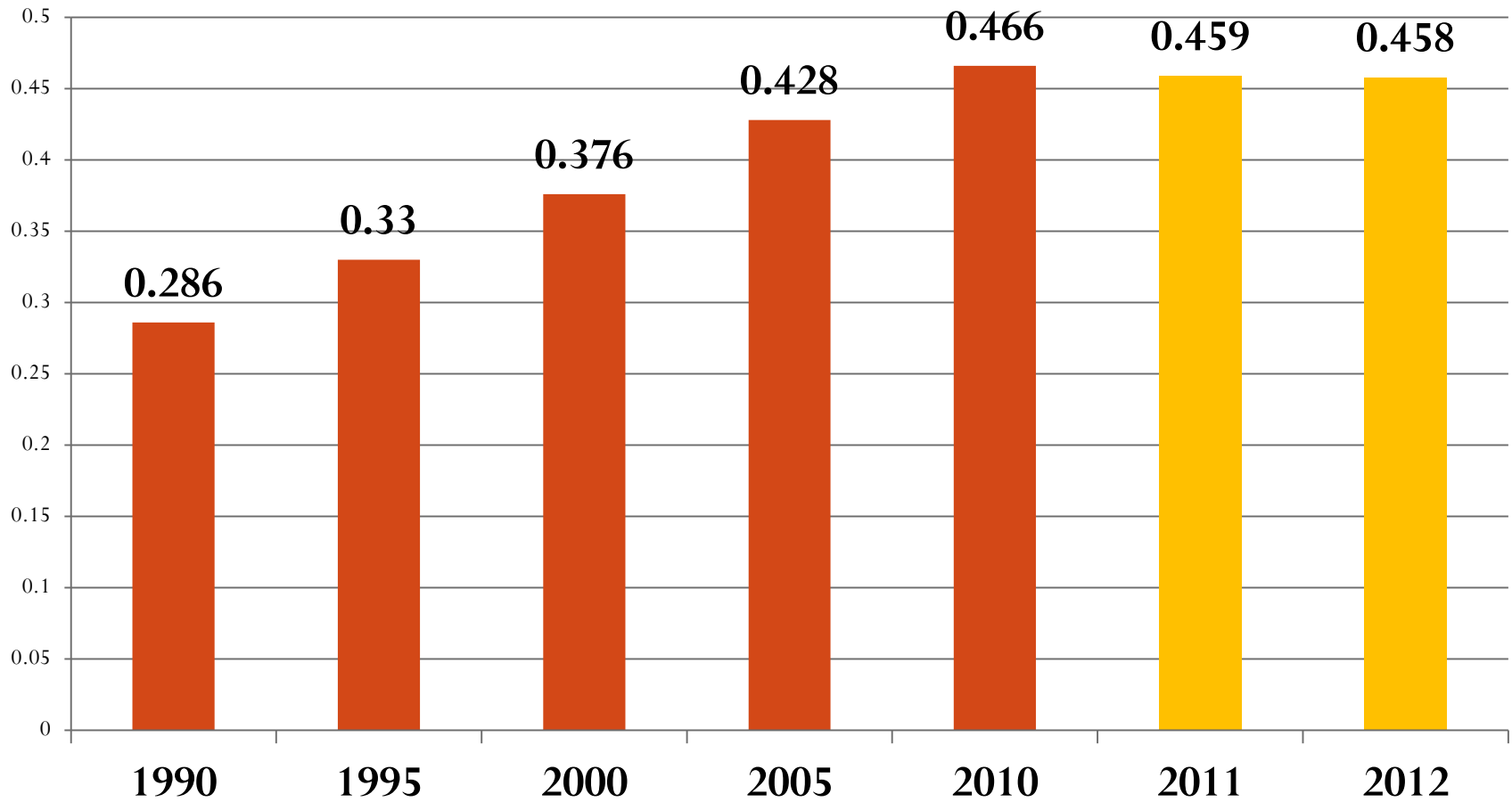
# تطور مفهوم التنمية البشرية

- بدأ تطور مفهوم التنمية الاقتصادية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وواكبها تطور مفهوم التنمية البشرية ليشمل مجالات عديدة منها: التنمية (الإدارية- والسياسية -و التعليمية - والثقافية)، ويكون الإنسان هو القاسم المشترك في جميع المجالات السابقة.
- ولهذا فتطور الأبنية: الإدارية والسياسية والتعليمية والثقافية له مردود على عملية التنمية الفردية من حيث تطوير انماط المهارات والعمل الجماعي والمشاركة الفعالة للمواطن في عملية التنمية بغرض الانتفاع بها.
- وبذلك يمثل منهج التنمية البشرية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المخططون وصانعو القرار لتهيئة الظروف الملائمة لإحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتطور بالمجتمع على طريق الرخاء والرفاهية. ويمكن إجمال القول أن التنمية البشرية هو المنهج الحكومي في المقام الأول الذي يهتم بتحسين نوعية الموارد البشرية في المجتمع وتحسين النوعية البشرية نفسها

# مكونات مؤشر التنمية البشرية

- ويركز البرنامج على ثلاث خيارات رئيسية من بين الخيارات البشرية المتعددة تتمثل في:
  - حياة مديدة وصحية (وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات)
  - إكتساب المعرفة (ويقاس بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة للسكان للفئة العمرية 15 سنة فأكثر، ونسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم الأساسي والثانوي والعالي معاً)
  - مستوى معيشي لائق (ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدلاً بالقوة الشرائية للدولار)

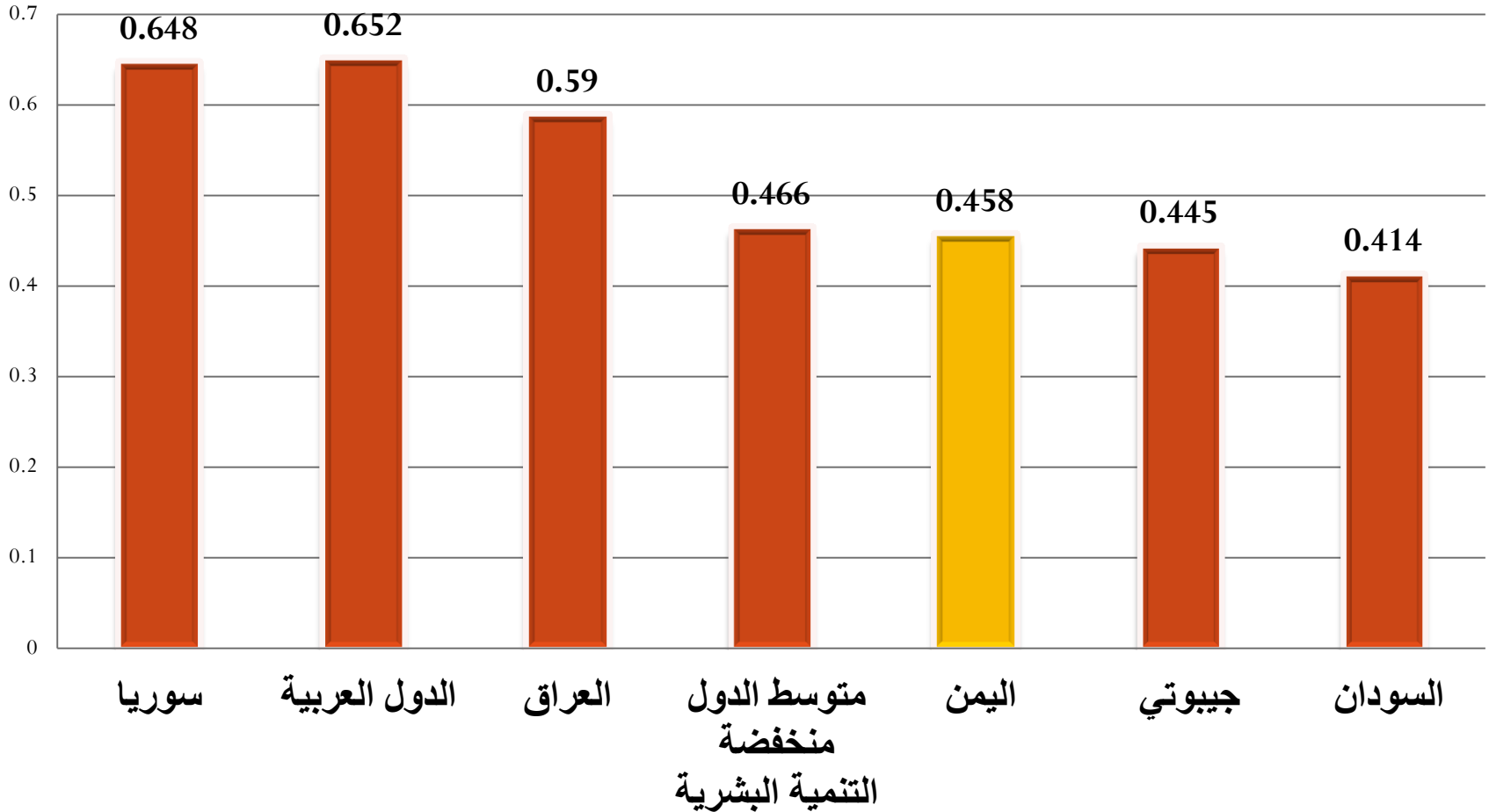
# تطور مؤشر التنمية البشرية في اليمن للفترة (1990 - 2012)



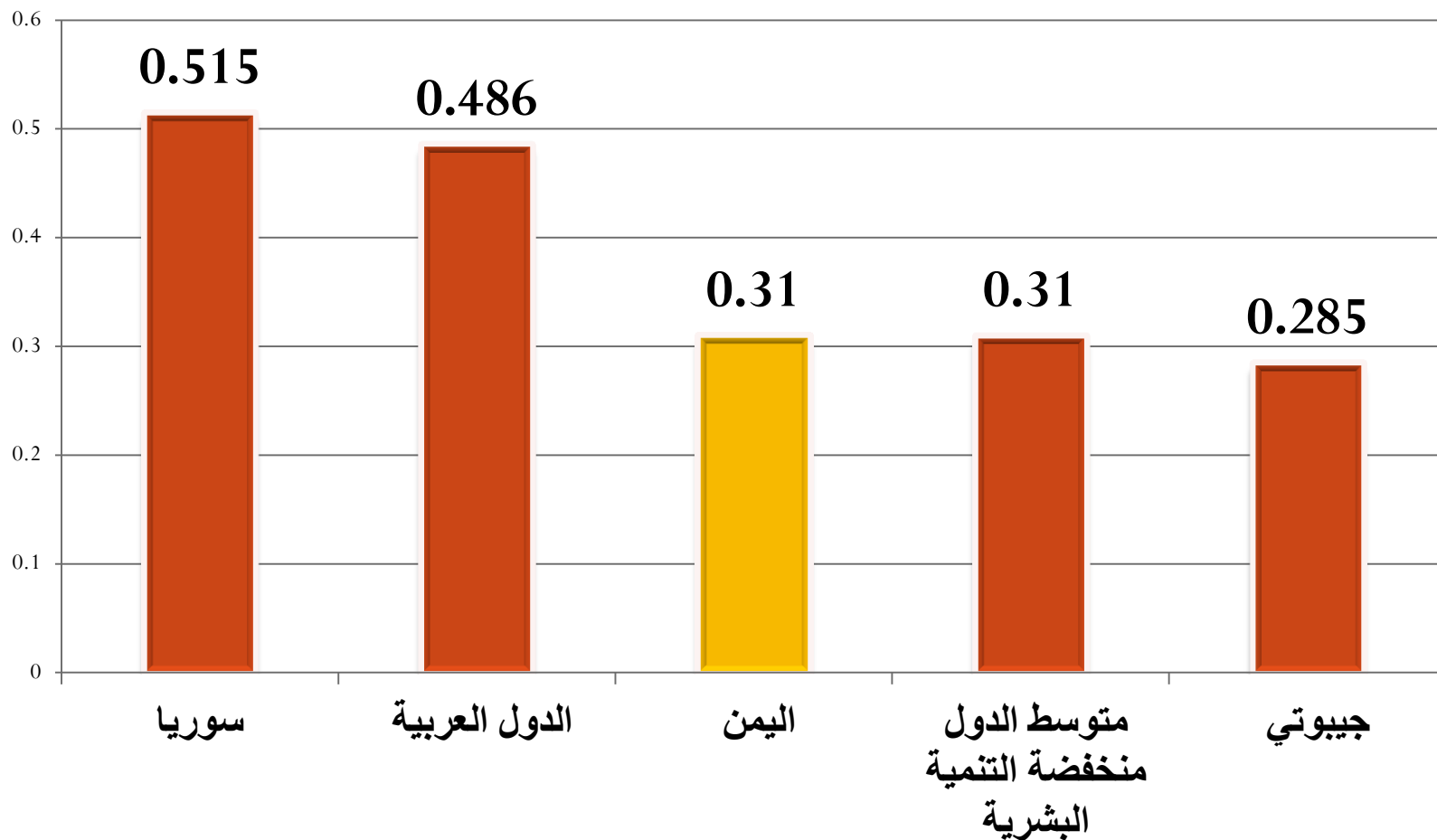
# مقارنة وضع اليمن بدول مماثلة

النصيب الفرد من الدخل القومي (بالدولار)	سنوات الدراسة	متوقع سنوات الدراسة	متوقع سنوات الحياة عند الولادة	الترتيب العالمي	قيمة مؤشر التنمية البشرية	البيان
4.674	5.7	11.7	76	116	0.648	سوريا
3.557	5.6	10	69.6	131	0.590	العراق
8,317	6	10.6	71	--	0.652	الدول العربية
1,820	2.5	8.7	65.9	160	0.458	اليمن
2,350	3.8	5.7	58.3	164	0.445	جيبوتي
1,484	3.1	4.5	61.8	171	0.414	السودان
1,633	4.2	8.5	59.1	--	0.466	متوسط الدول منخفضة التنمية البشرية

# مقارنة وضع اليمن بدول مماثلة في المؤشر العام للتنمية البشرية

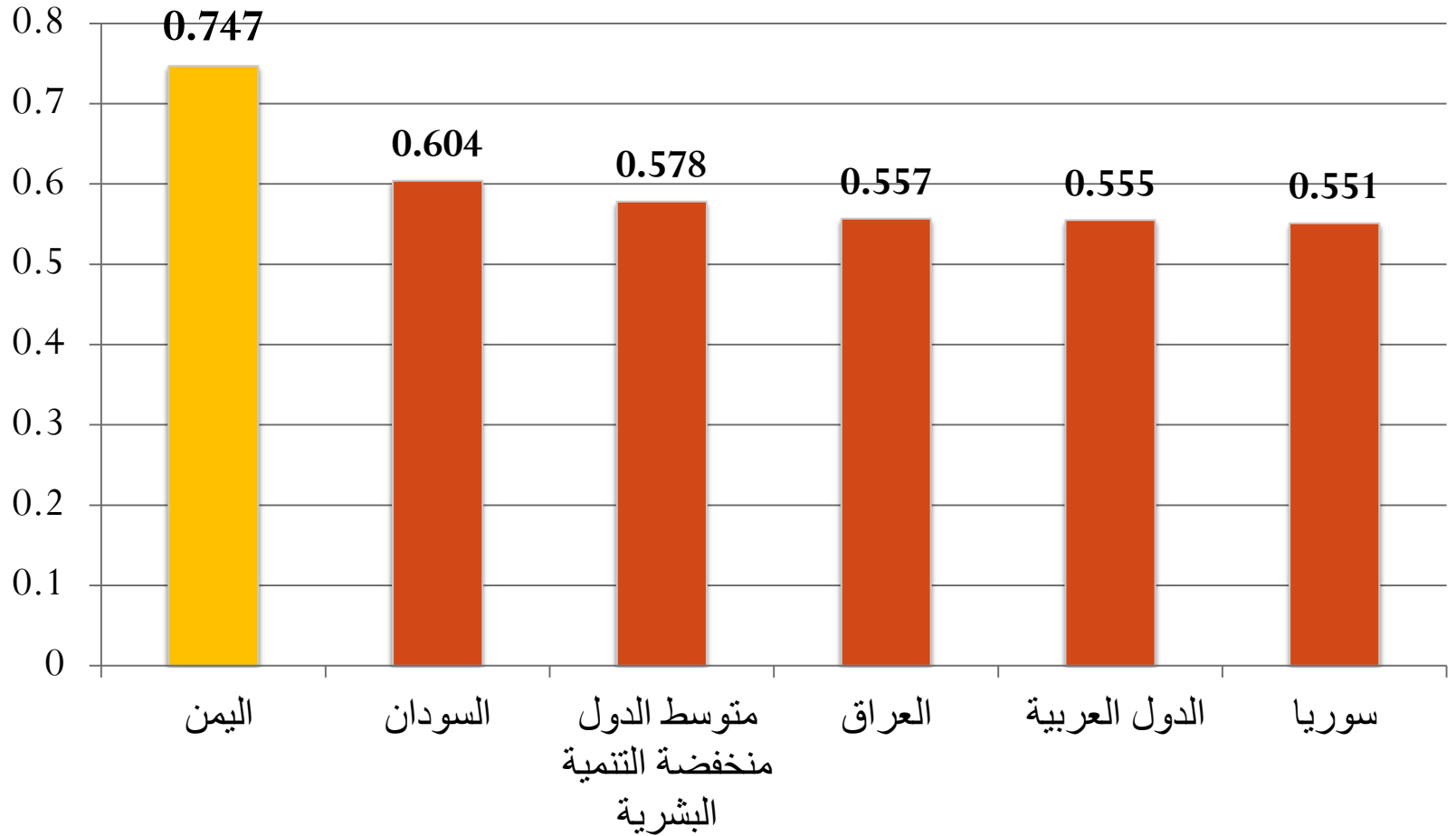


# مقارنة وضع اليمن بدول مماثلة في مؤشر التنمية البشرية معدل بمعامل عدم المساواة

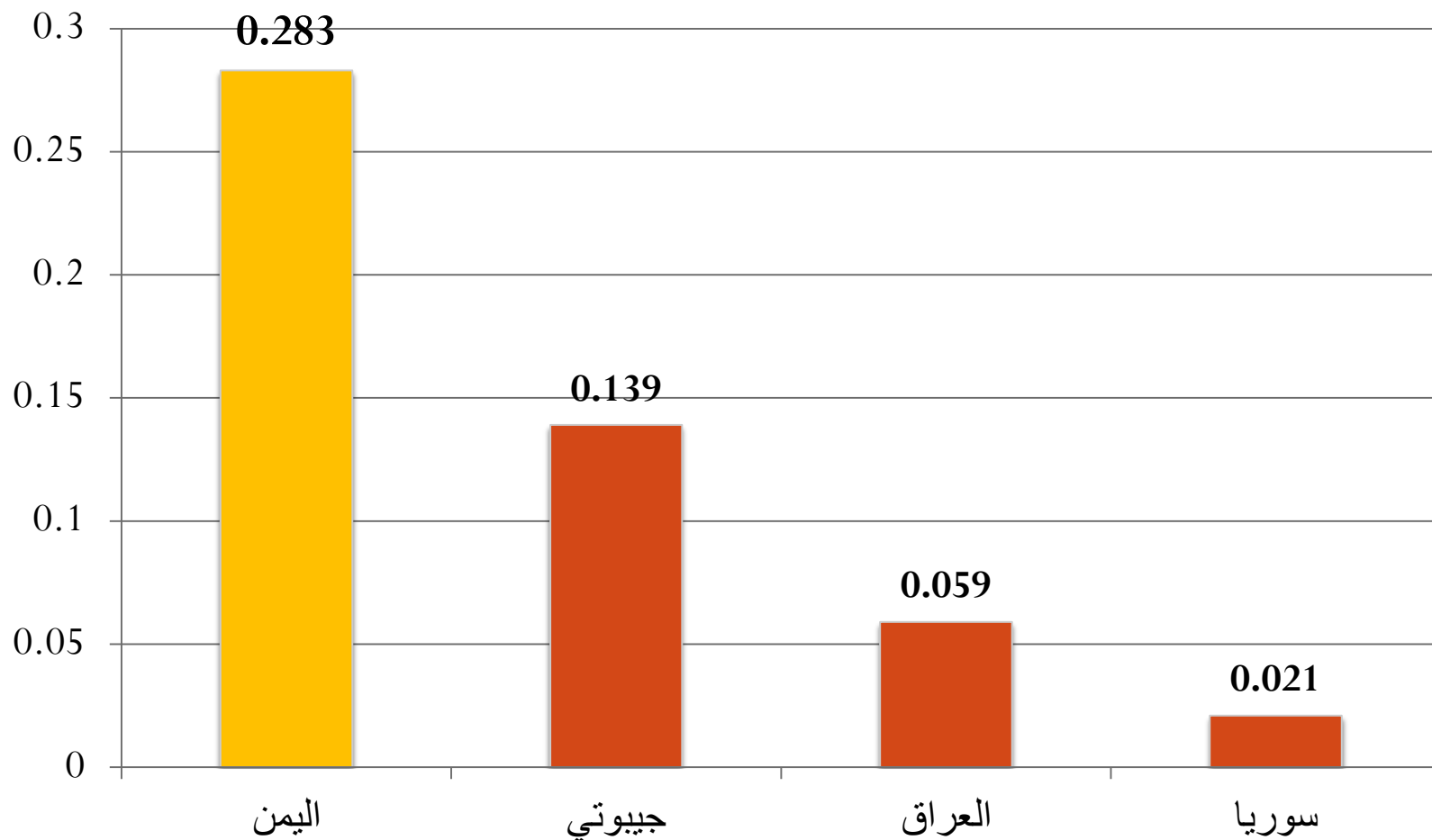




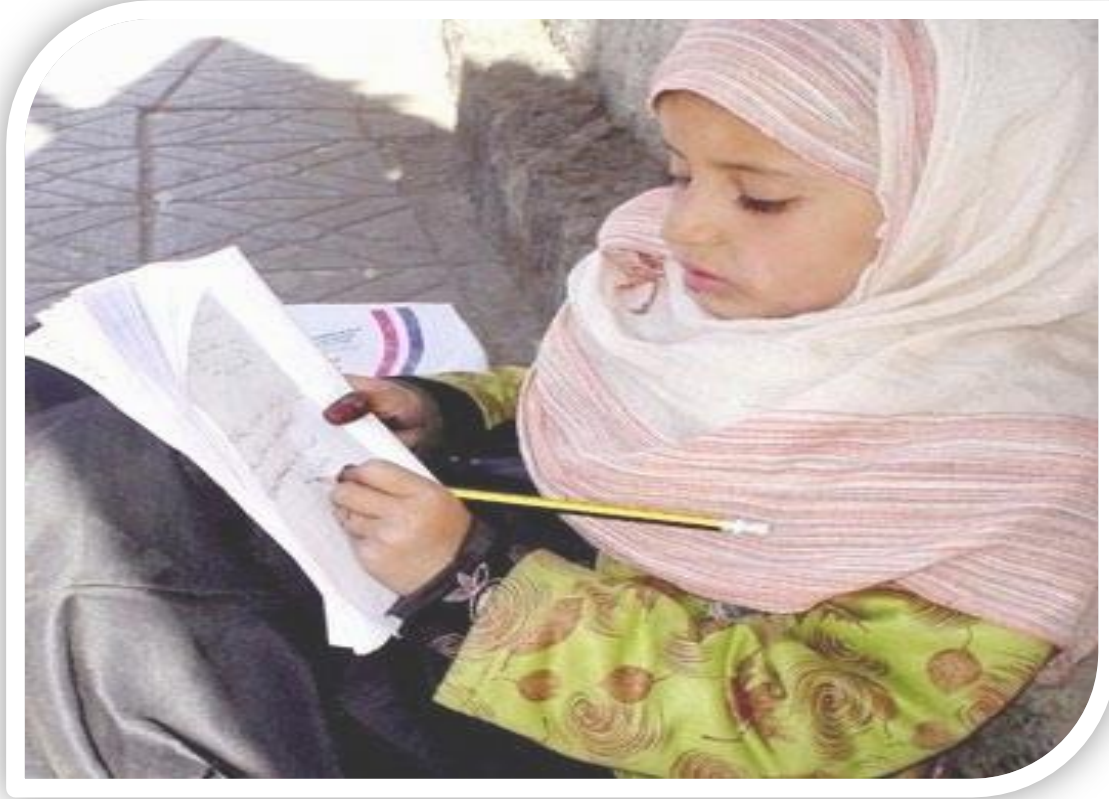
# مقارنة وضع اليمن بدول مماثلة في مؤشر المساواة بين الجنسين



# مقارنة وضع اليمن بدول مماثلة في مؤشر الفقر متعدد الابعاد وفقاً لمسح (2006)



# التعليم



# (واقع الوضع التعليمي في اليمن (التعليم العام

- تعد اليمن من بين أكثر البلدان النامية معاناة من مظاهر الأمية مع وجود زهاء ستة ملايين من السكان الراشدين لا يملكون مهارات القراءة والكتابة
- يوجد ما يقارب 2 مليون طفل خارج نطاق التعليم الأساسي مما يشكل رافدا رئيسيا لتنامي أعداد الأميين
- انخفاض مستوى الكفاءة الداخلية للتعليم العام، بسبب الهدر الداخلي، المتمثل في ارتفاع نسب التسرب والرسوب وتدني التحصيل
- أشار تقييم البنك الدولي لعام 2010 إلى انخفاض ملحوظ في مستويات التحصيل الدراسي للطلبة اليمنيين
- يهيمن الطابع النظري على منهج مراحل التعليم المختلفة وبالتالي هي لا تشجع التفكير الناقد والحر
- هناك تدني في مستوى التدريب والتأهيل لمديري المدارس والمراكز التعليمية، إذ لم يتجاوز عدد مديري المدارس المستفيدين من برامج التدريب نسبة (8,5%) من إجمالي مديري المدارس.
- لا تمتد شبكة المباني المدرسية بشكل عادل على المستويين الراسي والأفقي بما يضمن العدالة بين الريف والحضر والذكور والإناث.

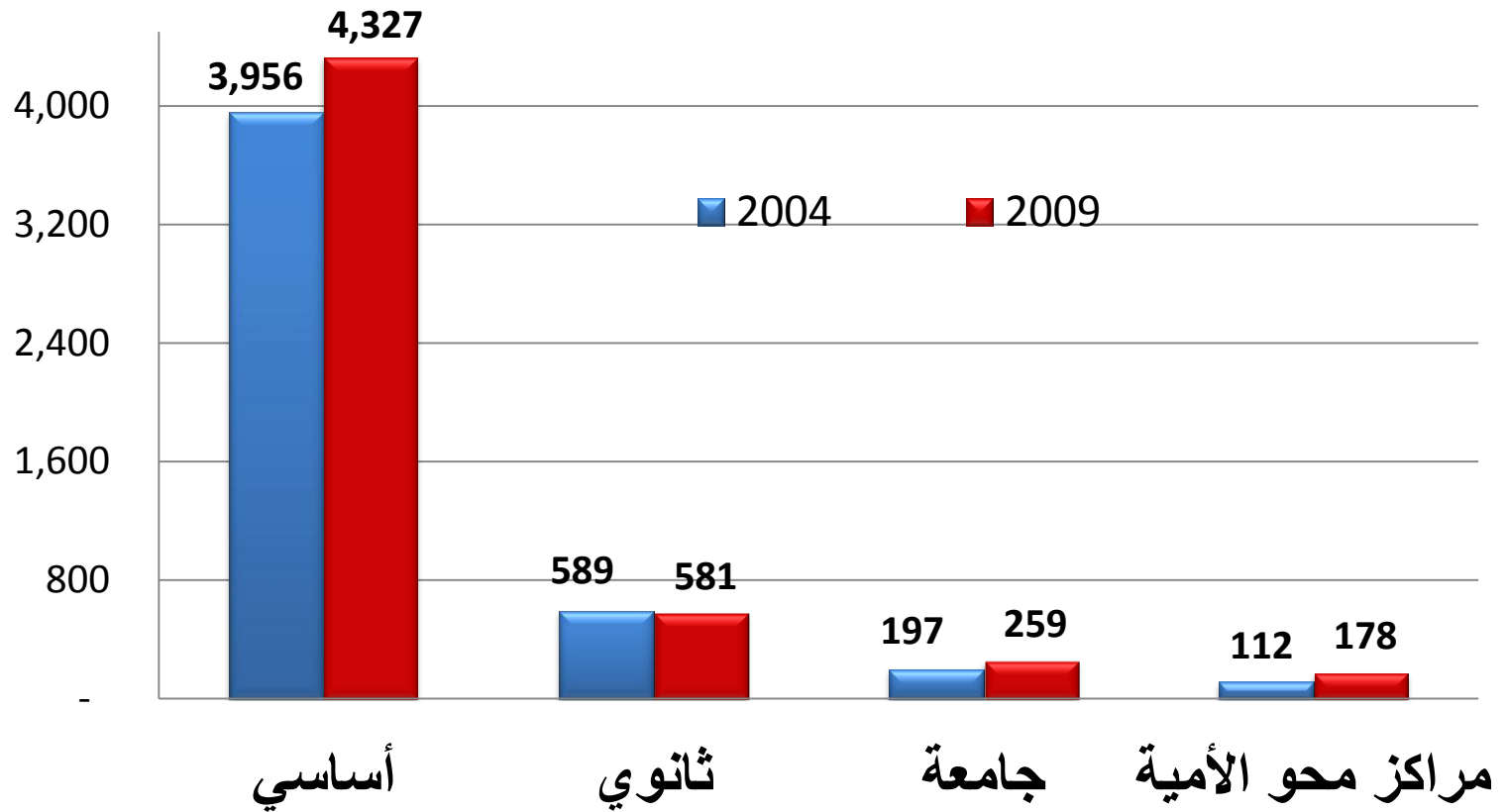
## واقع الوضع التعليمي في اليمن (التعليم المهني والعالي)

- هناك نقص حاد في المدربين والمدرسين، وتدني مستوى التأهيل لمعظم العاملين بالتدريس والتدريب الفني والمهني
- ضعف آليات تقويم الأداء المؤسسي للجامعات اليمنية من قبل هيئة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي
- هيمنة الكليات الانسانية حيث تشكل الكليات الإنسانية نسبة (65.1%) من إجمالي الكليات
- ضعف البنية التحتية من معامل وتجهيزات ومكتبات وقاعات.
- عدم ربط التخصصات وفق سياسة معينة بعملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلاد أدت إلى تزايد البطالة في أوساط حملة المؤهلات التي يحتاجها سوق العمل.
- تفتقر الجامعات للثقافة والتقاليد البحثية، كما ان الإمكانيات والوسائل اللازمة للقيام بالبحوث العلمية غير متوفرة

# مؤشرات معدل الامية (2010)

- تشير إحصاءات (2009/2010) أن نسبة الأمية تصل إلى (62.1%) من إجمالي السكان تقدر نسبة الإناث ب (70.2 %) ونسبة الذكور (29.8%) وان هناك (46.4%) من السكان عمر 15 سنة فأكثر هم من الأميين.
- ولا تزال نسبة من يقرأ ويكتب لا تتعدى (53.6%) من إجمالي السكان في هذه الفئة العمرية. منهم (4,546,488) ذكورا بمعدل (68.9%) و(2,428,074) إناثا بمعدل (37.9%) .

# تطور اعداد الملتحقين بحسب المراحل الدراسية (الف طالب)



# نقاط الضعف في السياسات التعليمية

- جمود البنية التشريعية وغياب دور السياسة التربوية
- لم تنل برامج محو الأمية أولوية مناسبة في السياسة العامة للدولة
- يفتقر العمل الاستراتيجي في الميدان التربوي إلى الإستراتيجية التربوية الشاملة
- انطلاق الاستراتيجيات التربوية من أهداف طموحة جداً وغير واقعية
- هيمنة النفقات الجارية (أجور ومرتبات)
- إن عملية تنفيذ الموازنة لا تعكس ما جاء في استراتيجيات التعليم المختلفة من مبادئ وأهداف،
- نظام الإدارة التعليمية في اليمن يتسم بالتعقيد نظراً لوجود ثلاث وزارات معنية بإدارته
- ضعف التنسيق بين هذه الجهات الرسمية وبقية الشركاء المحليين أو الدوليين



# السياسات والبرامج الهادفة لتحسين الوضع التعليمي في اليمن

- وضع معايير لاختيار القيادات الإدارية والإشرافية الكفؤة والمتخصصة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.
- تفعيل مبدأ الإلزام في التعليم الأساسي و خفض عاملي الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي
- تحسين المناهج الدراسية والاستمرار في تطويرها وتقويمها ، وتحسين أساليب التدريس
- تفعيل الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص
- وضع معالجات فاعلة للأطفال المحرومين من التعليم الأساسي ولاسيما من الإناث وفي الأرياف.
- توفير المباني والأثاث والتجهيزات المدرسية التي تواكب الزيادة المتنامية في أعداد المتعلمين
- استحداث كليات نوعية لتلبية التخصصات والاحتياجات التي يطلبها سوق العمل على المستوى المحلي والإقليمي

# الصحة



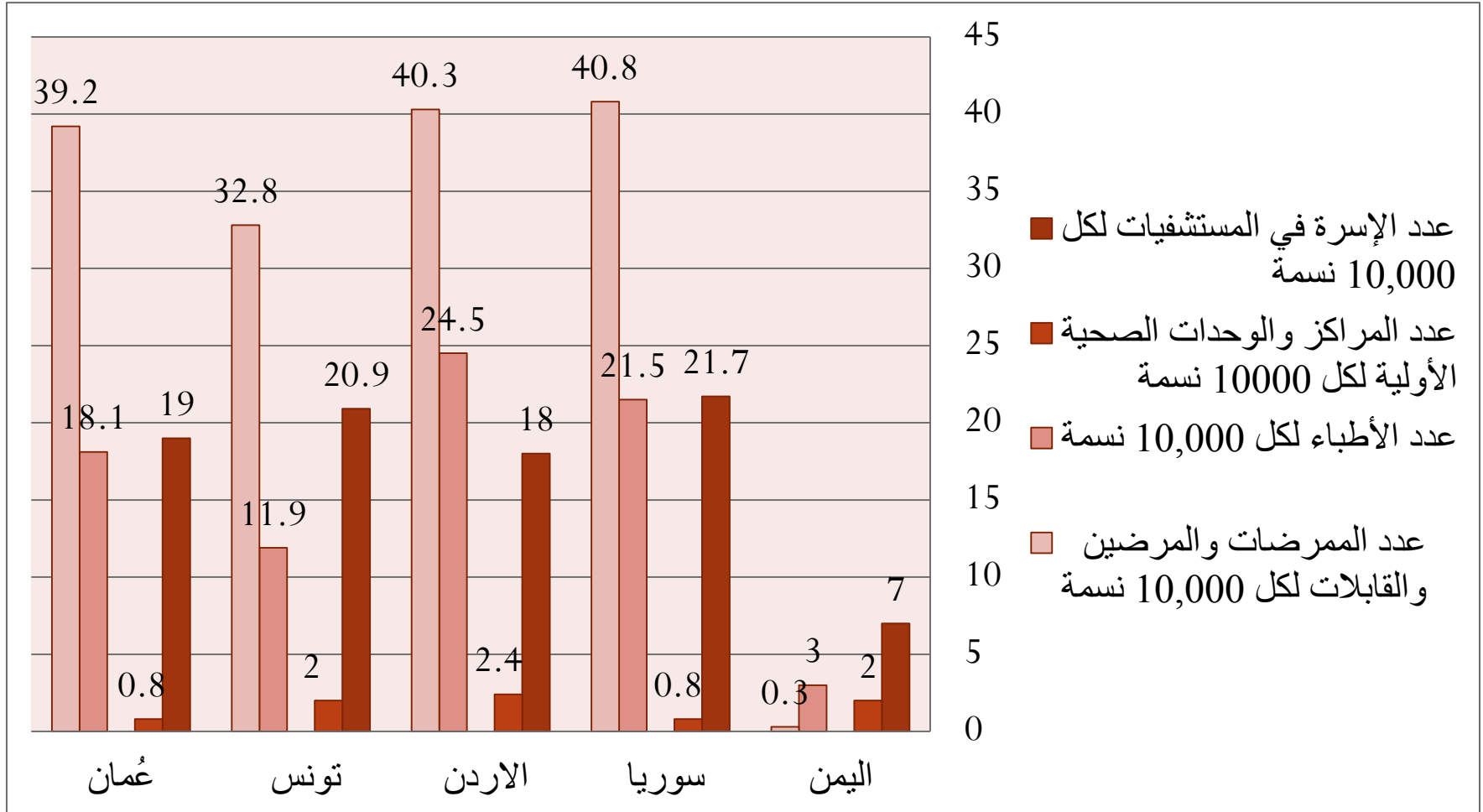
# واقع الوضع الصحي في اليمن

- بلغ متوسط العمر المتوقع للحياة عند الولادة (63) سنة في عام 2010 هو أقل من المعدل العالمي المقدر بـ 69.3 سنة كما أن معدل الوفيات الخام لم يشهد انخفاً كبيراً خلال الفترة 2004م-2010م
- ارتفاع احتمالات تعرض سكان الريف للوفاة بمقدار 17.7% مقارنة بسكان الحضر
- ارتفع عدد الوفيات الناجمة من انتشار سوء التغذية في اليمن خلال الفترة 2004م-2008م لعدة عوامل منها نقص الوزن عند الميلاد، سوء تغذية بسبب عوز البروتين والطاقة والمغذيات الدقيقة و الاضطرابات الغذائية
- يوجد ارتفاع في معدل نمو عبء الأمراض المبلغ عنها في المرافق الصحية في اليمن بنسبة 33% خلال الفترة 2003م-2009م بسبب ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض السارية والغير سارية
- ارتفاع معدلات الإصابة بحوادث المركبات بمعدل (1321) حالة إصابة لكل 100000 شخص عام 2009م وهي من أعلى المعدلات عالمياً

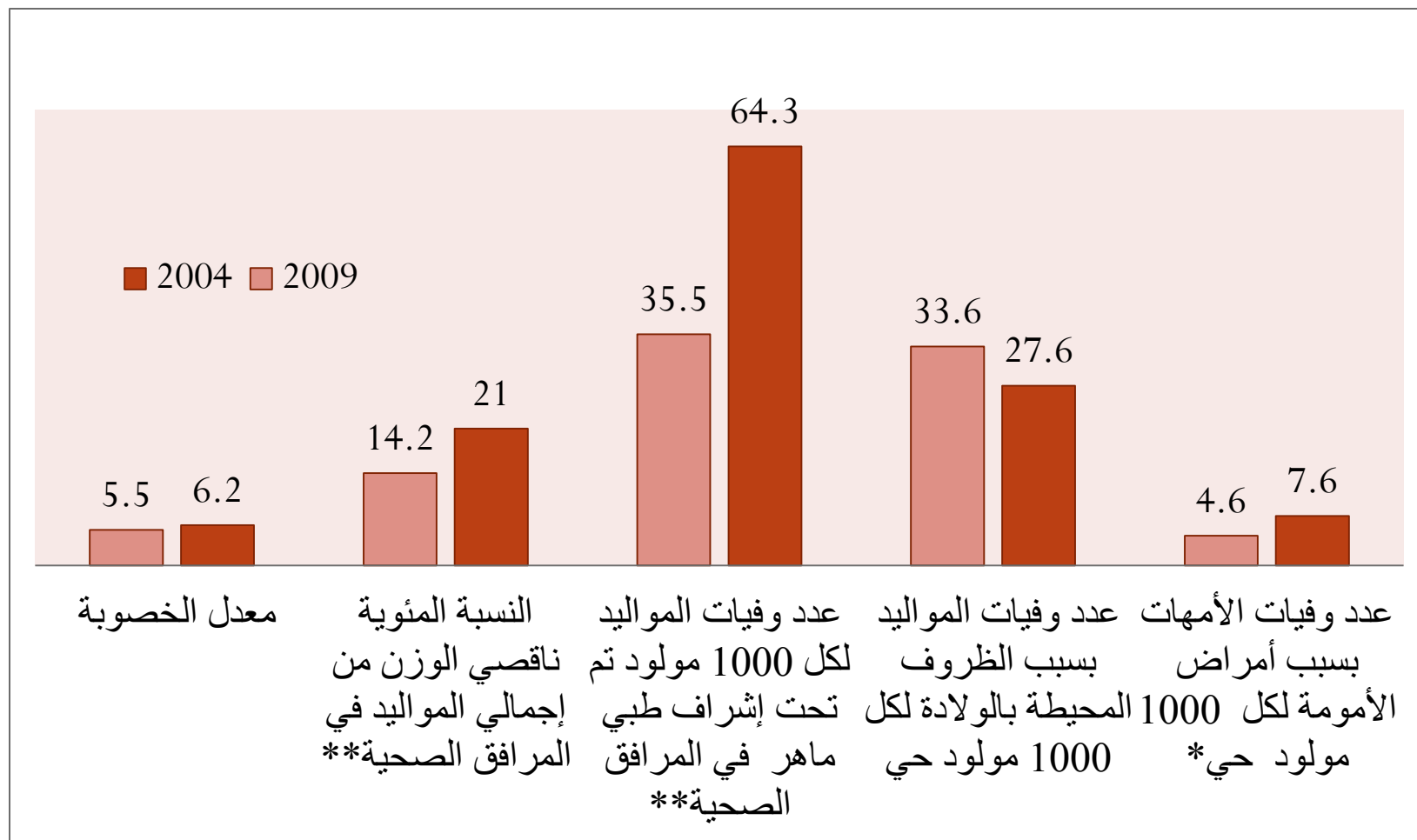
# واقع الوضع الصحي في اليمن (الأم والطفل)

- انتشار الأمراض المعدية والأمراض المتعلقة بالأم والظروف المحيطة بالولادة
- مازال معدل وفيات الأمهات في اليمن من اعلى المسجلة عالمياً
- ارتفعت نسبة حرمان الأمهات من الخدمات الصحية خلال الفترة 2003-2006
- ارتفعت نسبة الأمهات اللاتي لا يحصلن على إشراف طبي ماهر أثناء الولادة خلال الفترة 2003-2006
- أن الأطفال يتعرضون لاحتمال الوفاة بسبب الأمراض والإصابات بنسبة أعلى بنسبة تصل إلى (110%) مما يتعرض له البالغون في العمر 15-59
- ارتفعت النسبة المئوية للمواليد الأحياء ناقصي الوزن عند الولادة (أي يقل وزنهم عن 2500 جرام) و المصابين بالتقرم والهزال و نقص الوزن المعتدل والحاد خلال الفترة 2003-2009 بنسب عالية
- وجود تفاوت واسع في معدلات انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال في العمر (2-5) سنة بحسب الجنس ومكان الإقامة والحالة الاقتصادية

# الفجوة في الموارد المادية والبشرية لقطاع الصحة في اليمن مقارنة مع بعض دول عربية مماثلة



# مؤشرات وفيات الامهات والمواليد خلال الفترة (2003-2009)



# نقاط الضعف في السياسات الصحية

- انخفاض الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بصفة عامة فضلاً عن انخفاضه من (1.9%) في عام 2004 إلى (1.7%) في عام 2010
- ضعف الكفاءة الداخلية للإنفاق الحكومي على القطاع الصحي نتيجة لاستحواذ الإنفاق الجاري حيث لا تخصص سوى نسبة ضئيلة جداً للإنفاق الاستثماري لم تتجاوز نسبته (26.4%) من إجمالي الميزانية الفعلية للصحة.
- سوء توزيع المدخلات المادية والبشرية على نحو لا يتناسب مع أعداد السكان واحتياجاتهم الصحية في مختلف المحافظات
- التفاوت في نسبة التغطية بالخدمات بين الريف والحضر

# السياسات والبرامج الهادفة لتحسين الوضع الصحي في اليمن

- توفر التزام سياسي بـ " الحق في الصحة" كمنص دستوري إلى جانب الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية ، وهذا الالتزام يجب أن يسري في كل مستويات الحكومة والمجالس المحلية والمنظمات الاجتماعية والجماعية التي تضمن التأييد الشعبي المستمر.
- إعطاء الأولوية لزيادة المرافق الصحية التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية والتوليدية وتنظيم الأسرة والتغذية والتطعيم والتثقيف الصحي لرفع الوعي بحقوق الأمهات في الصحة الإنجابية
- تحقيق العدالة في النظام الصحي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية الأولية وفقا للمقدرة المالية للمواطنين وتوفير الحماية للفقراء وعدالة توزيع الخدمات مع التركيز على إزالة الفروق بين الريف والحضر وبين الأغنياء والفقراء



# مستوى الدخل



# الفقر ومستوى الدخل

- تعاني من تفشي ظاهرة الفقر وصعوبة الحياة المعيشية لدى قطاع كبير من السكان حيث قدرت نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني في 2009 حوالي 42.8% ، في حين أشارت تقديرات الأمم المتحدة الى ارتفاع هذه النسبة الى قرابة الـ 50% في عام 2011 .
- ويأخذ الفقر في اليمن طابعاً ريفياً، حيث يحتضن الريف نحو 84% من الفقراء، ويعود التباين بين الريف والحضر في نسبة الفقر إلى أسباب عديدة أهمها : استفادة المناطق الحضرية بشكل أكبر من النمو الاقتصادي المدعوم بنمو قطاع الخدمات، مقابل تراجع نمو القطاع الزراعي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقراء في الريف

# مؤشرات الفقر

* 2009	2006	1998	
42.8	40.1	34.8	نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني (الأعلى) (%)
29.9	32.3	20.7	الحضر
47.6	42.5	40.1	الريف
2500	1000	750	نصيب الفرد من الدخل القومي (بالدولار)

# نقاط الضعف في سياسات مكافحة الفقر

- محدودية قدرة أجهزة الدولة والقطاع الخاص على توظيف وتشغيل الشباب وخلق وزيادة فرص العمل للشباب الفقراء على وجه الخصوص.
- شحة وندرة الإمكانيات التمويلية اللازمة لتنفيذ برامج تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر ومحدودية فرص تمويل وإقراض المنتجين الزراعيين والصيادين.
- غياب التخطيط لبرامج أنشطة ذات عائد اقتصادي.
- قصور خدمات البنية التحتية، وأهمها تدني تغطية الطاقة الكهربائية إلى 42% من السكان، وإمدادات المياه من الشبكة العامة إلى 26%. يضاف إلى ذلك محدودية شبكة الطرق الريفية
- تفاقم مشكلة القات وتنامي زراعته على حساب المحاصيل الأخرى، واستهلاكه 23% من الاستخدامات الزراعية للمياه
- محدودية تغطية شبكة الأمان الاجتماعي. ومنها أن الإعانات النقدية المقدمة عبر صندوق الرعاية الاجتماعية لا تغطي سوى 14% من الفقراء

# مقومات التنمية البشرية في اليمن

- يتمتع اليمن بموقع جغرافي وتاريخي هام ومتميز سواءً من الناحية الإستراتيجية أو التجارية والاقتصادية فضلاً عن تنوع التضاريس والمناخ
- تمثل الزراعة في اليمن مكون أساسي للتنمية الريفية المتكاملة وعامل استقرار نسبي للسكان
- تشكل الأسماك أحد أهم الموارد الطبيعية الواعدة في اليمن
- تتوفر في اليمن العديد من المعادن والخامات غير النفطية الواعدة التي يتوقع لها أن تسهم وبفعالية أكبر في عملية التنمية الاقتصادية
- يمتلك اليمن احتياطات كبيرة نسبياً من الغاز الطبيعي تزيد عن 18.6 تريليون قدم مكعب
- تتميز اليمن بوفرة نسبية كبيرة في موارده البشرية

# تحديات التنمية البشرية في اليمن

- معدل نمو السكان الذي يعد من أعلى المعدلات العالمية نتيجة للزواج المبكر وارتفاع معدلات الخصوبة
- عدم تناسب حجم السكان ومعدل نموه مع الموارد الاقتصادية والمالية المتاحة والمحتملة
- عجز النمو الاقتصادي في الإسهام بشكل فوري وتلقائي في خلق فرص العمل.
- تشتت سكاني كبير يصل إلى قرابة (133 ألف) تجمع سكاني
- تفشي الأمية وضعف المستوى التعليمي والصحي لدى العديد من فئات المجتمع
- غلبة مساهمة القطاعات الاقتصادية التقليدية التي يحكم أدائها عوامل خارجية كالنفط والغاز أو طبيعية كالزراعة والأسماك
- التراجع الحاد والمستمر في إنتاج النفط الخام وفي وحصّة الحكومة منه
- ارتفاع فجوة الأمن الغذائي خاصة في ظل تدني إنتاجية القطاع الزراعي و ندرة الموارد المائية
- التحديات المستجدة، حيث واجه الاقتصاد اليمني عددا من الصدمات الداخلية والخارجية غير المتوقعة التي فرضت أعباء مالية على الاقتصاد ويتوقع أن تستمر آثار بعضها لسنوات قادمة ومنها، أزمة الغذاء، والأزمة المالية العالمية، والتغيرات المناخية والتحديات الأمنية والسياسية